

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلامفونيا الشرقية وبارانيا وسيرميون الغربية

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن في قراره ١١٢٠ (١٩٩٧) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ و ١١٤٥ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى الأمين العام أن يبقيه على علم بالحالة في منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميون الغربية (المشار إليها فيما يلي "بالمنطقة"). ويغطي هذا التقرير الفترة من تقريري الأخير المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/953) إلى انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلامفونيا الشرقية وبارانيا وسيرميون الغربية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

ثانيا - التقدم المحرز في إعادة الإدماج

٢ - لاحظ مجلس الأمن مع الإقرار في قراره ١١٤٥ (١٩٩٧) جملة أمور من بينها التحسن الذي طرأ على أداء حكومة كرواتيا إزاء الوفاء بالتزاماتها وشجع على مواصلة التقدم في هذا الصدد. وفي أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، أظهرت الجهود التي بذلتها حكومة كرواتيا للوفاء بالتزاماتها استمرار الإرادة السياسية لإنجاز عملية إعادة الإدماج السلمي للمنطقة.

المصالحة الوطنية

٣ - استمر بعزم والتزام تنفيذ البرنامج الشامل للمصالحة الوطنية الذي اعتمد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وقد تجلّت فوائد البرنامج بشكل متزايد، وأظهرت وسائل الإعلام الوطنية بصفة خاصة اتجاهها بناءً بصورة أكبر وأكثر ميلاً للمصالحة في تغطية المسائل المتعلقة بالأقلية الصربية. وكانت رسائل التسامح والمصالحة الصادرة عن الزعماء السياسيين والدينيين مشجعة بنفس القدر.

٤ - بيد أن التقدم المحرز على الصعيد الوطني لم يواكبه بعد تقدم على الصعيد المحلي، حيث كان معظم تركيز لجان المصالحة على المسائل التقنية المتعلقة بعمليات العودة، بينما أغفلت مهمة المصالحة الأوسع نطاقاً. وما زالت هناك حاجة إلى دعم قوي من الحكومة المركزية وإلى اشتراكها في عملية المصالحة.

إنشاء إدارة حكومية محلية

٥ - يتواصل منذ أوائل كانون الأول / ديسمبر، بذل جهود كبيرة لإنشاء بلديات تؤدي مهامها كاملة. ويتوافق التمويل بشكل متزايد للبلديات ويُظهر المسؤولون المحليون إرادة أكبر للاضطلاع بمهامهم والإقامة في المنطقة. بيد أنه توجد حاجة ماسة لاحراز مزيد من التقدم. إذ لم يتم إلى الآن الاعتراف قانونياً بحدود البلديات المنشأة قبل انتخابات شهر نيسان / أبريل بوصفها شرطاً مسبقاً لإجراء هذه الانتخابات، الأمر الذي أدى إلى عدم الاطمئنان إلى مركزها بعد رحيل الإداررة الانتقالية. ويمكن تذليل هذه الصعوبات سريعاً بإجراءات تتخذها الحكومة.

إقامة مؤسسات سياسية

٦ - أظهرت مشاركة مواطني المنطقة من الإثنين الصربي في الحياة السياسية الكرواتية علامات مشجعة على الازدياد. واتسم عقد الحزب الصربي الديمقراطي المستقل لأول مؤتمر منذ إنشائه بمغزى خاص. إذ شارك في المؤتمر أيضاً كبار ممثلي حكومة كرواتيا وحزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الحاكم. وفي شهر كانون الأول / ديسمبر، وضعت ترتيبات مقبولة من كلا الطرفين لكتفالة استمرار وجود صوت للطائفة الصربية في وسائل الإعلام داخل المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد ممثلو المجلس المشترك للبلديات اجتماعهم الأول مع الرئيس توديمان حسبيما جاء في رسالة حكومة كرواتيا المؤرخة ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ (٢٧/١٩٩٧، المرفق). ومن البوادر المشجعة الجهود التي يبذلها أعضاء البرلمان الصربي لأداء دور أكثر نشاطاً وبروزاً في السياسة الوطنية، ويُرى أن فعالية الوزراء المساعدين الصربيين الأربع والمستشارين الاثنين الكبارين في ازدياد.

٧ - وستتطلب كفالة المشاركة الكاملة من قبل الأقلية الصربية في الحياة السياسية للبلادمواصلة حكومة كرواتيا التحلّي بحسن الإرادة والصبر. ومن المهم في هذا الصدد أن يتلقى المجلس المشترك للبلديات في أقرب وقت ممكن ما وُعد به من تمويل حكومي. ويتعين على الزعماء الصربيين أن يواصلوا العمل بعزّم والتزام على تمثيل مجتمعهم.

إدماج الخدمات والمؤسسات العامة

٨ - لقد تمتّت الآن إعادة إدماج جميع الدوائر والمؤسسات العامة تقريباً. ولا تشمل الحالات المعلقة سوى بعض الدوائر العامة الثانوية وهي على وشك الإدماج. وكان من أكثر الأمور أهمية في الآونة الأخيرة الاتفاق الموقع في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ بين الإداررة الانتقالية وحكومة كرواتيا بشأن إعادة إدماج الخدمات الصحية. وينص هذا الاتفاق على التمويل الكامل لجميع المرافق الصحية والمساواة في فرص الوصول إلى الرعاية الصحية لجميع المقيمين في المنطقة، مع الترتيب للتصديق على الشهادات الطبية لـ ٣٠٠ من أخصائيي الرعاية الصحية بحلول ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨.

٩ - وفي حين سُجل بعض التحسن في القطاع التعليمي، ما زالت هناك بعض المشاكل فيما يتعلق بالتصديق على الشهادات التعليمية لعدد من المدرسين يبلغ ٤٣ مدرساً، وبالقيد في المدارس، والامتحانات

النهائية، ومحتوى المقررات الدراسية، والكتب المدرسية. وقد تعهدت وزارة التعليم بتوحيد الامتحانات وتزويد الطلاب بعينات منها بحلول ١ شباط/فبراير ١٩٩٨. وأحرز تقدم أيضاً في عملية استرجاع الكتب المدرسية التي تخرق وقف تدريس تاريخ النزاع ووضعت علامات مدارس باللغتين المستخدمتين.

١٠ - وستكون إمكانية التمتع بالاستقلال الذاتي في المجالين التعليمي والثقافي، كما يضمن ذلك القانون الكرواتي والرسالة الواردة من حكومة كرواتيا (S/1997/27، المرفق)، من المحددات الأساسية لمدى استعداد المواطنين الصرب للبقاء ومقاييس الالتزامات كرواتيا بالمعايير الدولية لحقوق الأقليات.

١١ - وأحرز بعض التقدم في زيادة توافر الرعاية الاجتماعية في المنطقة. وبالاستناد إلى الأرقام الحكومية، يبلغ عدد المعاشات التقاعدية الجاري دفعها في المنطقة ٤٣٧ معاشاً (قرابة ١٢ في المائة منها من معاشات العجز) وتسلّم ١٤٣ فرداً استحقاقات البطالة منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويعمل الآن مركزان للرعاية الاجتماعية ومركزان للبطالة.

إعادة الإدماج الاقتصادي

١٢ - سبب توسيع نطاق الحكومة الرامي إلى تحويل المؤسسات العامة والمملوكة للدولة إلى القطاع الخاص ليشمل المنطقة قلقاً لدى السكان. وقد قدمت حكومة كرواتيا تأكيدات بأن الأولوية ستعطى في هذه العملية للاستقرار الاجتماعي بدلاً من الاعتبارات الاقتصادية. وبإضافة إلى ذلك، أكد رئيس الوزراء للإدارة الانتقالية أن عمال المؤسسات الاشتراكية السابقة لن تُنهى خدمتهم حتى يتم اضطلاع باستعراض هيكلية لكل من المؤسسات. وقللت هذه التأكيدات من القلق خشية أن يضطلع بعملية التحويل إلى القطاع الخاص على نحو تميّزي. بيد أنه سجلت بعض الحالات التي تدعو إلى القلق: ففي إحدى الحالات تعرض العمال للتهديد بالفصل بأثر رجعي اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

١٣ - وما زالت المشاكل قائمة بالنسبة للاعتراف بالفترة الممتدة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٧ لأغراض حساب المعاشات التقاعدية ولتنفيذ قانون التصديق المشترك.

عودة المشردين واللاجئين

١٤ - بينما أحرز بعض التقدم في تيسير عودة المشردين إلى ديارهم، تحد هذه العملية عوائق قانونية ومالية متزايدة تحول دون إعادة العقارات المشغولة إلى المالك القانونيين، والتأخير في تمويل الحكومة لعملية إعادة بناء المنازل المملوكة للمواطنين الصرب وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مناطق العودة المحتملة. ورغم النداءات المتكررة الموجهة من مجلس الأمن، لم يحرز أي تقدم في إنشاء آليات ملموسة للعودة إلى العقارات التي تم شغلها، ولا في حل مسألة فقدان المواطنين الصرب لما لهم من حقوق الاستئجار. وقد يؤدي هذا القصور على المدى الأطول إلى وقف عملية العودة.

١٥ - ولا تزال حالة المشردين الصرب في المنطقة محفوفة بالمخاطر. وفي حين أن عدد المغادرين للمنطقة أقل مما كان متوقعا حتى الآن، فإن معظم من يغادرونها هم أشخاص مشردون من أصحاب المطالبات العقارية المعلقة التي لم تعالجها الحكومة. وفي كثير من الحالات، أمرت المحاكم بحجز عقارات في أماكن أخرى من كرواتيا مملوكة لمشردين من الصرب المقيمين في بيوت كرواتية في المنطقة، الأمر الذي يجعل من المستحيل عليهم بيع هذه العقارات ما دامت القضايا قيد النظر. وقد رفعت أكثر من ٥٠٠ من هذه القضايا في محكمة بلدية بيلي مناستير وحدها. وعمليات الحجز لا تشجع الصرب أيضا على العودة إلى ديارهم في أماكن أخرى من كرواتيا، مما يعطل عملية العودة في كلا الاتجاهين.

حقوق الإنسان

١٦ - ظل عدد حالات المضايقة المستمرة للإثنين الصرب التي أبلغ عنها مثيرا للقلق. ورغم التأكيديات التي قدمها المسؤولون الحكوميون إلى الإدارة الانتقالية بأن المشردين الصرب سيكتنهم البقاء في المنازل التي يشغلونها الآن، فقد تعرض كثير من المشردين الصرب في المنطقة للمضايقات من جانب ملاك المنازل الكروات الذين يطالبونهم بإخلائهما بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقد ازداد توجيه رسائل الكراهية إلى الصرب والمضايقات الهاينية والتخويف الشخصي لهم من قبل الكروات عقب تسهيل سبل الوصول إلى المنطقة. وأفيد بوقوع حالات لإعاقة إصدار وثائق تسجيل الجنسية والمعاش التقاعدي والميلاد، وخاصة على الصعيد المحلي.

١٧ - ومن دواعي القلق أيضا عدد التقارير التي تنطوي على ادعاءات بإساءة السلوك والتصريف على نحو غير لائق بالمهنة من جانب بعض ضباط الشرطة. وأفيد بأن ضباط الشرطة الكروات شاركوا في بعض الحالات في الاعتداء على سكان المنطقة وفي أشكال أخرى للتخويف. بيد أن التعاون وثيق بين الإدارة الانتقالية ووزارة الداخلية وقد اتخذ كبار المسؤولين الكروات التدابير الملائمة للتحقيق في الحالات المبلغ عنها وتأديب من ثبت إدانتهم وفقا للقانون الكرواتي.

قانون العفو العام

١٨ - ما زال عدم اليقين الذي يكتنف تنفيذ قانون العفو العام مصدر قلق لدى السكان المحليين. ولإبديد هذه الشواغل، أعلن وزير العدل مرة أخرى عن عدم وجود "قوائم سرية ب مجرمي الحرب". ومع ذلك، ما زال على الحكومة أن تستكمل بمشاركة الصرب المحليين والأمم المتحدة التحقيقات في جرائم الحرب المزعومة.

صون السلامة والأمن العامين

١٩ - اتسمت الحالة الأمنية في المنطقة بالاستقرار. وواصلت قوة الشرطة الانتقالية المتعددة الإثنيات عملها، بقوام يتتألف من ٨١٥ شرطيا كرواتيا، و ٨١١ شرطيا صربيا، و ٥٢ شرطيا من الجماعات الإثنية الأخرى. وقد أقيمت دورة دراسية مدتها ستة أسابيع للتدريب على عمل الشرطة الأساسي لـ ٩٥ شرطيا من الصرب، بمساعدة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة.

٢٠ - وفي ١٥ كانون الأول / ديسمبر، نقلت الإداراة الانتقالية إلى وزارة الداخلية مسؤولية إدارة قوة الشرطة الانتقالية ومراقبة عملياتها. بيد أنها احتفظت بسلطة التدخل ونقض الأحكام حتى نهاية فترة ولايتها. ولم تقع لدى نقل المسؤولية أية حوادث رئيسية.

٢١ - بيد أنه ما زال يلزم بذل مزيد من الجهد لإضفاء الطابع المهني الحق على قوة الشرطة الانتقالية وتحويلها إلى قوة تتمتع بشقة الصرب والكروات على حد سواء. ويحتم بعض ضباط الشرطة عن التحقيق في القضايا ذات الطابع الإثنى. ولا يزال الضباط الصربيون يتذمرون بشأن مستقبلهم وتوقعاتهم في مجال العمل. وما زال مستوى التدريب والطابع المهني لكثير من الضباط بحاجة إلى تحسين: فجميع أفراد الشرطة من الصربيون تقريباً بحاجة إلى تدريب إضافي في عمل الشرطة الأساسي، كما يبدو أن الضباط من الكروات في حاجة إلى زيادة التفهم وكيفية التعامل بين الإثنين، وإلى التدريب في مجال حقوق الإنسان، وعمل الشرطة في المجتمعات المحلية.

٢٢ - وقد تم نقل السيطرة الإدارية على السجن الوحيد القائم بالمنطقة إلى حكومة كرواتيا. وعرضت وزارة العدل الكرواتية عقود عمل دائمة على جميع حراس السجن الراغبين في موافقة العمل به.

ثالثا - القضايا الثانية

٢٣ - تم في المنطقة في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ تنفيذ اتفاق "الحدود المرنة" بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ووضعت سفارية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في زغرب أيضاً ترتيبات لإصدار تأشيرات دخول متعدد مجانية للمقيمين بالمنطقة.

٢٤ - وما زالت القيادة الصربية المحلية تولي أهمية كبيرة لإمكانية حصول الصربيين في المنطقة على الجنسية المزدوجة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا. بيد أنه لم يحرز أي تقدم في هذه المسألة، التي من المسلم به أنها أساساً قضية داخلية بالنسبة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٢٥ - ولم تتخذ لا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ولا جمهورية كرواتيا أية خطوات للإعلان رسمياً عن عزمها عدم نقل الحاميات القائمة إلى منطقة أقرب للحدود، أو إجراء مناورات عسكرية في منطقة الحدود. بيد أن وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أخطر مدير الإداراة الانتقالية بضم يوغوسلافيا على أن تقترح على حكومة كرواتيا البدء في مشاورات بشأن هذه المسألة.

رابعا - الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة

٢٦ - ظل عنصر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة ضمن قوامه المؤذن به حتى ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨، وواصل رصد جميع عمليات قوة الشرطة الانتقالية. وببدأ عنصر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة

عملية التصفية في ١٦ كانون الثاني/يناير، وبحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، سوف يبلغ الحد الأقصى لفريق دعم الشرطة المدنية البالغ ١٨٠ ضابطاً الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ١١٤٥ (١٩٩٧).

خامسا - التصفية العسكرية

٢٧ - بدأت قوة للتصفية العسكرية عملها منذ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، حيث أنيطت بها مسؤولية توفير الأمن لعمليات التصفية، وحراسة ما تبقى لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية من أصول وموظفي، وسيبدأ اعتباراً من ١٥ كانون الثاني/يناير إلغاء هذه القوة تدريجياً. ولم تحدث أية مشاكل أمنية ذات صلة بعملية التصفية هذه. ولتوفير الأمن اللازم لأصول الأمم المتحدة، أعتزم استبقاء عنصر حراسةتابع للأمم المتحدة قوامه ٦٠ فرداً عسكرياً حتى ١ آذار/مارس ١٩٩٨، واعتباراً من ١ آذار/مارس ١٩٩٨ وحتى تستكمل عملية التصفية، التي من المقرر أنها يتجاوز موعدها ٣١ أيار/مايو ١٩٩٨، سيكون من المطلوب توافر ٣٠ فرداً عسكرياً. وستتولى حكومة كرواتيا توفير الأمن لكل من الأفراد العسكريين والمدنيين المتبقين في منطقة الدانوب.

سادسا - التعاون مع منظمة الأمم والتعاون في أوروبا

٢٨ - تعاونت الإدارة الانتقالية بصورة وثيقة مع منظمة الأمم والتعاون في أوروبا أثناء إقامة عمليات هذه الأخيرة في المنطقة. وقد عمل عدد من موظفي المنظمة مع الإدارة الانتقالية ليكتسبوا خبرة بالمنطقة وإنما بالقضايا الرئيسية. ومن المهم أن تنتشر المنظمة على الوجه الأكمل في المنطقة وأن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن حتى تبدأ الرصد الفعال وتسمم في الحفاظ على الثقة المحلية.

سابعا - ملاحظات

٢٩ - كما أشرت في تقريري المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/953)، فإن الجهود التي تبذلها حكومة كرواتيا تبعث على الأمل في لا ينضي إنها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية لولايتها في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى المسار بنتائج عامين من الاستثمارات والجهود الدولية المكثفة في المنطقة. وفي الفترة التي انقضت منذ تقريري السابق، استمر إحراز التقدم في مجموعة من القضايا، وأبدت الحكومة، بصفة خاصة، جهداً والتزاماً جديرين بالثناء في إدارة برنامجها الشامل المتعلقة بالمصالحة الوطنية.

٣٠ - وفي الاحتفال الذي أقيم مؤخراً بمناسبة انتهاء ولاية الإدارة الانتقالية، أعرب الرئيس توديمان من جديد عن اعتزام حكومته الوفاء بالتزاماتها وأخذ على نفسه عهداً بـلا يسمح للعناصر المتطرفة بتقويض منجزات الإدارة الانتقالية. وسيكون استمرار السلطات الحكومية في إبداء تصميمها على حماية حقوق جميع الأقليات، من خلال خطوات عملية، وفقاً للمعايير الدولية المقبولة من العوامل الرئيسية في دعم هذه

المنجزات. وسيكون من الضروري أيضاً تنشيط الاقتصاد وخلق الفرص الحقيقة والمتكافئة لجميع مواطني كرواتيا. وسيمثل دعم المجتمع الدولي عنصراً هاماً في إكمال الجهود التي تبذلها حكومة كرواتيا.

٣١ - بيد أن من دواعي الأسف أن العديد من القضايا الرئيسية ظلت بدون حل، إذ لم يتم بعد الوفاء بالالتزامات في مجالات القضايا المتصلة بالملكية، وحقوق الاستئجار، وتمويل المجلس المشترك للبلديات، والتنفيذ الكامل لقانون العفو العام. وقد تترتب على عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بهذه الالتزامات آثار خطيرة وقد يؤثر على مجالات أخرى مع تناقض الثقة المحلية في تعهدات الحكومة. وعلى حكومة كرواتيا أن تتصدى لهذه القضايا بنفس الهمة التي أبدتها في مجالات أخرى منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وسيكون الدور الذي يؤديه المجتمع الدولي وشركاء كرواتيا الثنائيين الرئيسيين حاسماً لاستمرار التقدم حيث يتبعين أن يواصلوا الاشتراك بصورة نشطة في تقييم أداء كرواتيا إزاء هذه القضايا وغيرها. وأنا أرجح بالدور الأساسي الذي ستؤديه منظمة الأمم والتعاون في أوروبا في هذا الصدد. وقد يرغب مجلس الأمن في النظر في دعوة الرئيس الحالي للمنظمة إلى إطلاع الأمم المتحدة بانتظام على التطورات الهامة التي تجذّب في منطقة البعثة. ومن جانبي، سأصدر تعليمات إلى رئيس مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب موضوع الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فضلاً عن المنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بغية إطلاع المجلس بصورة دورية على الحالة في المنطقة.

٣٢ - ويدل طلب كرواتيا المزيد من المساعدة من الأمم المتحدة في مجال الشرطة على توافر الإرادة السياسية لإكمال عملية إعادة الإدماج السلمي، كما يدل، بصفة خاصة، على تقبّل الحكومة لمسؤولياتها فيما يتعلق بتوفير خدمات الشرطة في المستقبل على نحو غير تميّزي.

٣٣ - ووفقاً للقرار ١١٤٥ (١٩٩٧)، سيعمل فريق دعم الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بصورة وثيقة مع حكومة كرواتيا لمراقبة عمليات الشرطة في منطقة الدانوب وتحسين الطابع المهني لقوات الشرطة المتعددة الإثنيات. وسيكفل هذا الالتزام والدعم من جانب المجتمع الدولي توافر خدمات الشرطة بشكل فعال ونزيه، مما يسهل العملية الحيوية المتمثلة في عودة المشردين في كلا الاتجاهين أثناء عام ١٩٩٨.

٣٤ - وفي الختام، أود أن أشيد برجال الإدارة الانتقالية ونسائهم الذين عملوا بجد معرضين حياتهم للخطر في بعض الأحيان لتوفير الاستقرار لشعب سلافونيا الشرقية. وأود أن أشيد أيضاً بالقائمين بالقيادة - ممثلي الخاصين جاك ب. كلارين وويليام ج. ووكر، وقائداً القوة جوزيف شوبس وويلي هانسيت.

- - - - -